مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك .

العدد : 21
13/10/2023

التنمية المفقودة في الاقتصاد العراقي للفترة 1950 – 2020

Lost Development in the Iraqi Economy Over the period from 1950 to 2020

إعداد

أ.د. خميس خلف موسى الفهداوي
كلية المعارف الجامعة
Khames.khalaf@uoq.edu.iq

المستخلص:

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل حجم الجهود التنموية التي بذلت في الاقتصاد خلال الفترة 1950–2020 والنتائج المترتبة عليها من خلال الاستعانة بمؤشرات عديدة: حجم الانفاق الاستثماري ، معدل النمو الاقتصادي، والتوزيع القطاعي للأستثمار وللأيدي العاملة وللناتج المحلي الإجمالي. وكشفت الدراسة بأن مشكلات العراق الاقتصادية هي بالدرجة الاساس مشكلات هيكلية لصيقة ببنيانه الاقتصادي اسهمت في ولادتها وتفاقمها متغيرات داخلية وخارجية كالحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الامريكي للبلاد عام 2003 والتي غدت جميعها عقبة كأداء بوجه تطوره الاقتصادي. واخيراً، أكدت الدراسة بأن الافلات من مأزق التنمية المفقودة في العراق يستدعي اعتماد اجراءات وسياسات حكومية قصيرة وطويلة الاجل في نطاق نمط التنمية المعتمدة على الذات .

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد العراقي، تنمية اقتصادية، انماط التنمية

Abstract:

This study seeks to fathom and analyze the extent of developmental efforts exerted in the Iraqi economy over the period (1950-2020) and their outcomes. It relies on multiple parameters such as: the amount of investment expenditure, the average of economic growth and the sectoral distribution of investment, workforce, and gross domestic product (GDP). The study demonstrates that the economic problems of Iraq are mainly structural as they are associated with the structure of the Iraqi economy. These problems arose from and got escalated by internal and external factors like wars, economic siege and the American occupation of the country in 2003. All of these factors form an obstacle that hinders the economic development of Iraq. Finally, the study emphasizes that the way to break the deadlock of the lost development entails adopting short-term and long-term governmental procedures and policies within the scale of the self-reliant type of development.

Keywords: Iraqi economy , Economic development , Devolopment Patterns

المقدمة:

مما لاشك فيه ، ان الخلاص من التخلف الاقتصادي والانطلاق في مضمار التنمية الاقتصادية الشاملة بات هو التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمعات كافة في عالمنا المعاصر. ومن الثابت وفي ظلال هذا السياق ، ان توفر قاعدة عريضة من الموارد الاقتصادية يعد شرطاً ضرورياً وان كان غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. بيد ان المسار التأريخي للبناء الاقتصادي للعراق منذ اوائل الخمسينيات من القرن العشرين وحتى العقدين الاول والثاني من القرن الواحد والعشرين كشف عن عدم جدوى فرضية وفرة الموارد الاقتصادية لتعضيد فرص التنمية فيه حتى شاع الكلام بين اوساط الاقتصاديين عما يسمى لعنة الموارد (Resource curse) وما نجم عنها من حلقات للتنمية المفقودة بكل تنويعاتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية جوهرها :

على الرغم من امتلاك العراق للمقومات الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة بالقاعدة العريضة للموارد الاقتصادية المتاحة غير ان ثمة متغيرات داخلية يرتبط قسماً منها بطبيعة بنيانه الاقتصادي كأقتصاد نامٍ ويرتبط القسم الاخر بطبيعة استراتيجية التنمية التي سارت عليها جهود التنمية للبلاد، ومتغيرات خارجية كالحرب مع ايران خلال عقد الثمانينيات ، والحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات، والوقوع في براثن الاحتلال الامريكي عام 2003 وما يحمل في خفاءه من اطماع شتى قد اجهضت كل مساعي التنمية في تغيير البنى الاقتصادية باتجاه تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود . ليس هذا فحسب، بل صار العراق يصارع مشكلات اقتصادية جمة عمقت كثيراً من حدة الأزمات الاقتصادية فيه حتى باتت تشكل قيوداً شديدة المراس على حركة اقتصاده وتعطيل قوى التنمية فيه.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تشخيص أبرز محطات مسيرة البناء التنموي للعراق وقياس حجم الجهود التنموية المبذولة فيها والنتائج المترتبة عليها في إطار الكشف عن أبرز المشكلات والعوائق التي إصطدمت بها تلك الجهود والقوى المسببة لها.

المدة الزمنية:

تغطي الدراسة المدة 1950 – 2020 بأعتبارها مدة هامة ومعاصرة في تأريخ العراق الإقتصادي ، وقسمت تبعاً لأغراض الدراسة الى ست فترات هي :

الفترة الأولى : 1950 – 1958 ، الفترة الثانية: 1959 – 1973 ، الفترة الثالثة : 1974 – 1980 ، الفترة الرابعة : 1980 – 1989 الفترة الخامسة : 1990–2003 ، الفترة السادسة : 2003 – 2020.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج التحليلي الإستقرائي إذ تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور : إستعرض المحور الأول ، الارث النظري لفلسفة التنمية في الفكر الإقتصادي ، فيما عرج المحور الثاني على تحليل مسار التأريخ الاقتصادي للتنمية في العراق ، وتعرض الدراسة في محورها الأخير رؤيا مستقبلية لنمط التنمية البديل . فضلاً عن ذلك، تم تحويل بيانات الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار الثابتة إذ تم إختيار عام 1950 سنة أساس للفترتين 1950–1958 و 1959 – 1973 ، وإختيار عام 1975 سنة أساس للفترة 1974 – 1980 ، وإختيار عام 1980 سنة أساس للفترة 1980 – 1989 ، في حين تم إختيار عام 1988 كسنه أساس للفترة 1990–2003 ، و إختيار عام 2007 كسنة أساس للفترة 2003 – 2020.

1- فلسفة التنمية في الفكر الإقتصادي:

ان أصل فكرة التنمية الإقتصادية (Economic Development) متجذرة في أوربا ((عصر التنوير)) وفي التوسع الإستعماري الذي بسط السيطرة الأوربية على مجمل الكرة الأرضية (قرم ، 1985 : 114) وحينما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وما تلاها من تأسيس دول مستقلة لاقت أيديولوجيات التنمية إقبالاً واسعاً لدى تلك الدول على الرغم من أن ظروف التنمية التي تعاني منها تختلف جذرياً عن تلك التي واجهتها الدول الصناعية في بداية مرحلة تطورها فهي ظروف أشد صعوبة وتعقيداً، وان هي الا وليدة للهيمنة التي فرضها تقسيم العمل الدولي القائم (البستاني ، 19856 : 75). وفي هذا السياق ، فأن المسيرة الأساسية لتأريخ الفكر الإقتصادي تعكس ثلاثة أنماط تنموية : أولها، نمط التنمية الرأسمالي ، وثانيها، نمط التنمية الإشتركي ، وثالثها، نمط التنمية لاقتصاديات شرق آسيا . فيما يتعلق بنمط التنمية الرأسمالي ، فقد إنصب الإهتمام على طبيعة عملية تكوين راس المال (capital Formation) وحيوية دور الإستثمار في خلق الطاقة الإنتاجية ، أي تدفق الإنتاج والعرض، وبالتالي تحفيز النمو الإقتصادي(Economic Growth) في المدى الطويل (234: smith, 1937) ويبدو واضحاً من توجه مريدي هذا النمط التركيز على الدور الحاسم للتراكم الرأسمالي بأعتباره حجر الأساس والمحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي (مارشال، 33:1952 و 115), (Rostow, 16:1971) (Ricardo, 1953) بيد أنهم اختلفوا كثيراً حول طريقة تخصيص الاستثمارات صوب الانشطة الاقتصادية المختلفة حيث انقسموا الى ثلاثة فرق : ففيما إنصب إهتمام الفريق الأول على حقن الإقتصاد بأحجام كبيرة (Big Push) من التخصيصات الإستثمارية في مجال توفير راس المال الإجتماعي العام (Social overhead) الطرق، الجسور، الطاقة، أنظمة الإتصالات، والمرافق العامة وغيرها (; 1984 :209 Rosenstein – Rodan) تجلى إهتمام الفريق الثاني بتوجيه دفعة قوية من الإستثمارات الى جبهة عريضة من قطاعات الإقتصاد لأحداث نمو ومتوازن (Balanced Growth) فيها كالتوازن بين الزراعة والصناعة ، والتوازن بين صناعات السلع الإستهلاكية والرأسمالية ، والتوازن بين القطاع المحلي وقطاع التصدير (20: Nurkse , 1955). وعلى الضد من ذلك، اعتنق الفريق الثالث عقيدة النمو غير المتوازن (unblanced Growth) وجوهرها تركيز الاستثمارات في عدد محدود من القطاعات القائدة (Leading Sectors) والتي

تتميز بروابط أمامية وخلفية (Forward–Backward Linkage) قوية. بعبارة أخرى، يدعو هيرشمان (Hirschman, 55:1958) لبناء إقتصاد غير متوازن وخلق طاقة إنتاجية فائضة في بعض الأنشطة الإقتصادية واسماها بصناعة المنبع (Downstream Industry) والاستفادة من وفورات الحجم (Economics of scale) والتي ستساهم بدورها في تحفيز إستثمارات المصب (upstream Investment) ولاسيما للقطاع الخاص وتحقيق الوفورات الخارجية (External Economies) (حواس ، 37:2021)

وعلى هذا النحو، يبدو لنا أن طريقة إتخاذ قرارات الاستثمار بتعمد أحداث إختلالات في الإقتصاد وخلق حالات اللاتوازن لقطاعاته المختلفة هي الأكثر ملائماً للبلدان النامية (عدا النفطية) نظراً لمحدودية مصادر التمويل التي تحول دون القدرة على الإستثمار في جبهة واسعة فى الإقتصاد المحلى بالوقت نفسه. وضمن هذا السياق ، يعلمنا التاريخ الإقتصادي لاوربا بأن قطاع الصناعة التحويلية كان يعد بمثابة القطاع القائد لعملية التنمية الإقتصادية فيها. وفي ضوء ماسبق ، يظهر لنا بأن أهم المضامين التي أفرزها المنطوق النظري لنمط التنمية الرأسمالي بفرقه الثلاثة آنفت الذكر تجسدت بقضايا عديدة : أولها، أن مسألة تراكم راس المال تقع في قلب عملية النمو اقتصادي . وثانيها ، التفضيل الملحوظ للتضيع كقوة دافعة للنمو تارة ولمشروعات البنية التحتية تارة اخرى نظراً لتزامن تدفق عطائه النظري مع مد الثورة الصناعية وتصاعد زخمها . وثالثها ، الإيمان المطلق بفرضية توجه الإقتصاد تلقائياً الى تحقيق التوازن بسبب ما توفره آلية السوق من مرونة في هذا المجال وبالتالي التشكيك الضمني في الدور التنموي للحكومة. ورابعها، التوجه نحو المساواة بين مفهومي النمو وجوهره زيادة في الانتاج المادي والتنمية الإقتصادية. ومن المفيد الإشارة هنا، ان محدودية هذا التوجه أدركه بعمق العديد من الإقتصاديين أبرزهم: هولس چيزي (Hollis B. chenery) ، وكولن كلارك (colin clark). و سيمون كوزنتس (Simon kuznets) فتوسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل النمو مصحوباً بمجموعة من التغيرات الهيكلية (structural changes) في الاقتصاد القومي كالتحول في هيكل الانتاج والعمالة ، و هيكل التجارة الدولية ، و التغير في مكونات الطلب الكلي (chenery , 51:1970) ،(clark, 521:1957) ، (كوزنتس ، بدون تاريخ: 170).

وبصدد نمط التنمية الإشتراكي، فكانت إنطلاقته قاعدتها نظرية كارل ماركس(karl Marks) في فائض القيمة (ماركس ، بدون تاريخ : 471) . وقد أفرز هذا النمط في إطار تنظيره التنموي تيارين هما: الماركسية الكلاسيكية ، والماركسية الجديدة (حواس 2021: 69) . ففيما يخص الفكر التنموي للماركسية الكلاسيكية فيضم في طياته بعدين يمثلان وجهين لحقيقة واحدة. البعد الاول وهو المتعلق بمحور التنظير في إطار التمييز الحيوي بين عناصر الإنتاج في عملية النمو الإقتصادي. وفي هذا البعد بالذات يصر الماركسيون الكلاسيكيون على أن العمل البشري وحده يمثل عنصر الإنتاج الوحيد المكون لتكاليف الإنتاج وبالتالي المقرر للقيمة ومنها الأسعار. وفي إطار هذه الرؤيا، إن كان العمل هو حقاً مصدر للقيمة فلا يمكن تبرير مشاركة أي عنصر أخر عداه في مردود الإنتاج الا إذا تم الإقرار بوجود الإستغلال (Exploitation) (البستاني ، 24:1985) .

أما البعد الثاني، فيرجع إلى التنظير حول مسألة تخصص الموارد الاقتصادية (Resource Allocation)

وكفاءة إستخدامها من خلال التأكيد على ضرورة إعتماد التخطيط المركزي الشامل كأسلوب ناجح في هذا الميدان. أما بصدد الماركسية الجديدة، إنصب جل إهتمامها على تشخيص المشكلات الرئيسية التي من شأنها تقويض عملية التنمية الإقتصادية للبلدان النامية . ويأتي في مقدمة تلك المشاكل فقدانها للفائض الاقتصادي (Economic Surpluse) بتحويله للبلدان المتقدمة أو تبديده في شكل إستهلاك ترفي في بدلاً من إعادة إستثماره محلياً (باران ، 1971 : 95)، وما ينطوي عليه ذلك من إستنزاف لعنصر راس المال الذي يمكن أن يكون بمثابة حافز النمو الإقتصادي ومفتاح القضية (key-Issue) لبرامج التنمية الإقتصادية فيها وفي ذات السياق ، حلل مريدي النهج الماركسي الجديد سلسلة علاقات التبعية والاستغلال الممتد من بلدان مركز (center) الإقتصاد العالمي إلى البلدان النامية التي تقع في الأطراف (Periphery) (حواس،2021 :72) . إذ تقوم بلدان المركز بالإستيلاء على الفائض الإقتصادي للبلدان الطرفية وتوظيفه في تطوير الرأسمالية العالمية أو ما يعرف بـ (تطوير التخلف) حيث بات التخلف في العالم غير الغربي يمثل الوجه الآخر لعملية التنمية الإقتصادية في الغرب. فضلاً عن ذلك ، ركزت الماركسية الجديدة على مشكلة التبادل غير المتكافى (Unequal Exchange) وعدم إنتفاع البلدان النامية من التجارة الدولية كونها تتمتع بميزة نسبية في المنتجات الاولية الزراعية و المواد الخام ذات مرونة دخل منخفضة للطلب العالمي عليها على عكس أسواق الصادرات الصناعية التي يكون الطلب العالمي عليها أكثر إزدهاراً وما تمخض من ذلك عدم مواكبة أسعار الصادرات الأولية لأسعار الصادرات الصناعية ومن ثم الحاق الضرر بفرص التنمية الاقتصادية فيها (المصدر السابق : 75).

وعلى الرغم مما تقدم من مساهمات ملحوظة في إطار التنظير التنموي ، يبدو جلياً من توجه كلا النمطين الرأسمالي والاشتراكي أهمية العوامل الايديولوجية والسياسية في تكوين الفكر الإقتصادي وتوجهاته فكلاهما نتاج الذات الفكرة والبيئة الغربية التي ضمتهما بين جوانحها. وفي هذا الخصوص، نلاحظ أن نمط التنمية الرأسمالي مازال على المحك والأكثر إمتحانا في مجال تحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية الإقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي معاً مما يؤكد عدم فاعلية ارتشاح (Tricking down) لمنافع التنمية على نطاق واسع. اما نمط التنمية الاشتراكي في انطلاقته الفكرية فقد فشل في تجسيد الإيمان بالانسان كمصدر للعطاء وكهدف للاغناء (البستاني، 1985: 80).

وفيما يتعلق بنمط التنمية لاقتصاديات شرق آسيا ، فقد افرز هذا النمط مضامين تنموية هامة تجسدت في حقائق عديدة : اولى هذه الحقائق، التركيز على دور الحكومة في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية إلى جانب فسح مجال محدد لآلية السوق في هذا الميدان بشرط ان تتولى الدولة تصحيح اخفاقات السوق ناهيك عما تقدمه من حوافز و اعانات للأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها وهذا ما يسمى بـ (الدولة التنموية) (Development state). وثاني هذه الحقائق ، تشجيع الادخار المحلي وتعبئة معدلات مرتفعة منه لغرض

تغذية النشاط الاستثماري وعمليات تراكم راس المال المادي والقيام بأستثمارات انتاجية كبيرة تلتهم احياناً نصف الناتج المحلي الاجمالي وذلك عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقى على الودائع لدى النظام المالي (حواس 2021 : 129). وثالث هذه الحقائق ، ايلاء عملية التصنيع اهمية بالغة واعتبار القطاع الصناعي بمثابة القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في اطار تبنى سياسة التتابع في اقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد واختيار تلك الصناعات على اساس دورها في تحقيق النمو المستقبلي للاقتصاد. وفي ضوء ذلك، تتلقى الصناعات المختارة حماية ودعم حكومي كبيرين لحين بلوغها مركز تنافسي هام عندئذ يتم فتحها امام المنافسة الاجنبية وهذا ما يطلق عليه بالمزايا النسبية الديناميكية (Dynamic Comparative Advantage) (المصدر السابق : 125) .

ولا يجوز ان ننسى ايضاً، ان الاعتماد على شركات القطاع الخاص قد ساهم في نجاح سياسة التصنيع لبلدان شرق آسيا، ورابع هذه الحقائق ، الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير من خلال منتجاتها الرخيصة وذلك بتبني فنون الانتاج كثيفة العمل (Labour - Intensive Technologies) وذات الاجر الرخيص ولاسيما في الصناعات التصديرية من ناحية، وعدم تحرير الاستيرادات بشكل كامل ورفض سياسة احلال الواردات (Import Substitution) ومن ناحية اخرى.

وخامس هذه الحقائق ، الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الاعداد والتنفيذ الجيدين للسياسات المالية والنقدية. ويتجلى جوهر الحقيقة السادسة ، بأحداث طفرة كبيرة ونوعية في مؤهلات القوى العاملة المحلية من خلال التوسع في الاستثمار في راس المال البشري (Human Investment) وتفضيل التدريب التقني والعلمي وانشطة البحث والتطوير (R α D) الى حد بعيد وبالتالي رفع مستوى جودة عنصر العمل وتحسين انتاجيه. واخر هذه الحقائق ، يشير الى ان تدفق التكنولوجيا الاجنبية كان عاملاً حاسماً في نجاح عملية التصنيع للدول سالفة الذكر. علاوة على ذلك ، انا الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر سهل عملية نقل التكنولوجيا . ولا مناص الاشارة هنا، ان محصلة كلتا الحقيقين الاخيرتين قد تجسدت بالتوازن الدقيق مابين جانبا اكتساب المعلومات التقنية (Soft ware) وجانب اكتساب التجهيزات الثقيلة(Hard ware) مما سمح لتلك البلدان بتكوين قاعدة صناعية متينة ومن ثم ولوج حلبة التنافس الدولي (قرم، 1985 : 292).

2- مسار التأريخ الاقتصادي للتنمية في العراق:

ان مسار تأريخ الاقتصاد العراقي يعكس لناست مراحل اساسية للتنمية هي:

(2-1) المرحلة الاولى (1950-1958)

((مرحلة تكوين نواة التنمية))

لقد شهد مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضي تأسيس مجلس الاعمار(concil of construction) بموجب القانون رقم (23) لسنة 1950 وذلك بناء على اتفاق بين الحكومة العراقية والبنك الدولي للاعمار والتنمية والذي انيطت به مهمة اعمار البلاد من خلال اعداد الخطط الاقتصادية والاشراف على الاتفاق الاستثماري الحكومي والاستفادة من الزيادة الحاصلة في الموارد المالية على اثر سريان اتفاقية مناصفة الارباح

مع الشركات الاجنبية القائمة على استخراج وتصدير النفط العراقي فضلاً عن الارتفاعات النسبية فى اسعار النفط والصادرات النفطية (الكناني 2013 : 19). و لغرض تقييم حجم الجهود التنموية لمجلس الأعمار ونتائجها سوف نستأس ببيانات الجدول رقم (١) .

ان التأمل البسيط في الجدول المذكور يكشف لنا النقاب عن تصورين اساسيين: التصور الاول ، التركيز بالدرجة الاساس على تطوير القطاع الزراعي حيث استحوذ تقريباً على ثلث حجم الاتفاق الاستثماري الفعلي البالغ 236 مليون دينار خلال الفترة 1950 – 1958 ، ناهيك عن الاستثمارات في مشاريع البنى الارتكازية للنشاط الزراعي كمشاريع الطرق والجسور والماء والكهرباء والخدمات الأخرى . في حين احتل القطاع الصناعي المرتبة الأخيرة في سلم أولويات التنمية ، وهذا كله يعكس طبيعة الفلسفة الاقتصادية التي تبناها مجلس الاعمار والتي ركزت على ايجاد حلول سريعة للمشكلات القائمة انذاك و بوجه خاص ومشكلة السيطرة على الفيضانات اضافة الى التركيز على بنى الاقتصاد الارتكازية. التصور الثاني ، غلبة القطاع الزراعى على عموم النشاطات الاقتصادية في مجالي التشغيل وتوليد الناتج ، اذ استحوذ هذا القطاع على نسبة كبيرة من القوى العاملة حتى بات 64% من سكان العراق من الريف ، كما أن معظم الناتج المحلي الاجمالي كان يتولد بعد قطاع النفط الخام من القطاع المذكور. والمنطق الكامن وراء ذلك يوضح ثلاثة امور : يشير الامر الاول الى تبوء قطاعات الانتاج الأولى (الزراعة والنفط الخام) مركز الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما يضفي صفة الاقتصاد الريعي (Rental Economy) على الاقتصاد العراقي. وينصب الامر الثاني على عجز الاقتصاد العراقي عن تأمين نمو اقتصادي مستدام (sustaiable Economic Growth) على الرغم من ارتفاعه والبالغ (بالاسعار الثابتة لعام 1950) وبتكلفة عناصر الانتاج نحو 10.1% لكونه رهناً لمنتجات القطاع الاولي وهذه الطائفة من السلع يتصف نمط حركة اسعارها بالتقلب العنيف بأختلاف تام عن السلع المصنعة . اما الامر الثالث ، فيتجلى بالبون الشاسع بين حصة القطاع الزراعي من الايدي العاملة وحصته من الناتج المحلي الاجمالي مما يدل ذلك على التدني الكبير في الانتاجية الزراعية . ومما زاد الطين بله ، تفاقم حدة البطالة الموسمية والتي تقدر بنحو 42.2%–75% من مجموع الفلاحين (الخالدي، 1975: 129). وهنا يجب ان لا تغيب عن الذهن حقيقة اساسية مفادها : ان ثمار جهود التنمية ابان الفترة المذكورة كرست بالدرجة الاساس لصالح طبقة الاقطاع اذ استحوذ 2% من المزارعين على 68% من الاراضي الزراعية في العراق (العنبكي، 2008: 184). ومن ذلك يتضح لنا جلياً ، ان توجهات ونتائج الجهود التنموية لمجلس الاعمار تمخض عنها بروز و تعمق هوة الثنائية (Dualisme) المميزة للاقتصادات النامية واستشراء التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات . ففي الوقت الذي يسخر فيه القطاع الزراعي لصالح شريحة ضئيلة جداً من السكان (الاقطاع) مع كل ما يعانيه هذا القطاع من تخلف في وسائل وطرق الانتاج . بالمقابل هناك قطاع نفطي حديث يعمل لصالح الشركات الاجنبية دون أن يخلق اية ترابطات مع مفاصل الاقتصاد العراقي شتى وهو امر اضر بلا شك ببحركة التنمية الاقتصادية في العراق . وهنا يبغى ان نلفت الانتباه الى حقيقة هامة وهي ان التوجهات الانمائية لمجلس الاعمار حول تركيزه على الزراعة يعد توجهاً صائباً آنذاك لاستناده على مسوغات اقتصادية مقبولة وفي مقدمتها استغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها العراق من توفر امكانيات زراعية مناسبة .

وفي ضوء هذه النظرة ، ليس من باب المغالات في القول ، ان مشروعات البنية التحتية التي نفذها المجلس المذكور تعد بمثابة النواة لبذور التنمية الجنينية في رحم الاقتصاد العراقي . اضف الى ذلك، ان محدودية الموارد المالية المتاحة آنذاك فضلاً عن تخلف مستوى التأهيل المهني والمهاري للايدي العاملة نتيجة لتفشى الامية على نطاق واسع في المجتمع جعل عملية الولوج في صناعة حديثة امراً في غاية الصعوبة والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام في الناتج غير النفطي وما تبع ذلك من غياب للتنويع الاقتصادي في بنية الاقتصاد الوطني ابان عقد الخمسينيات.

(2-2) المرحلة الثانية (1958-1973)

((مرحلة ارساء مرتكزات الاستقلال الاقتصادي))

على اثر تغيير النظام السياسي في العراق بثورة ١٤ تموز عام 1958 تم الغاء مجلس الاعمار وحل محله مجلس التخطيط الذي تبنى سياسة اقتصادية مغايرة تماماً للمرحلة السابقة باتجاه تعميق الاعتماد على التخطيط الاقتصادي الشامل للاقتصاد الوطني ، وتوسيع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي للبلاد غير أن النقلة النوعية التي اسبغت هذه المرحلة بتأثيرها المباشر على مسار التنمية الاقتصادية في العراق انصبت بأتجاهين : الاول هو تشريع قانوني الاصلاح الزراعي رقم (30) لسنة (1958) ورقم (117) لسنة 1970. والثاني هو صدور قرارات تأميم النفط عامي 1972 و 1973 . ومما لا شك فيه ، ان هده القوانيين والقرارات كانت بمثابة الصخرة التي تصدعت عليها اركان كل من النظام الاقطاعي وشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق معاً . مما انعكس ذلك على توسيع دور الدولة في ادارة دفة الاقتصاد الوطنى وتعبئة الموارد والثروات المتاحة وتسخيرها لخدمة جهود التنمية والنهوض بأعبائها المختلفة. وللتعرف على الملامح العامة لتلك الجهود نستعين بالجدول رقم (2) .

يميط الجدول المذكور اللثام عن حقائق اساسية عديدة : اولى هذه الحقائق ، هي الزيادة الكبيرة في حجم الانفاق الاستثماري الفعلي فبلغ 2.7 مليار دينار خلال الحقبة 1958- 1973 ، اي تضاعف بنحو (12) مرة بالمقارنة مع المرحلة السابقة. نال قطاع خدمات النقل والمواصلات والمباني والخدمات الاخرى حصة الاسد منها فبلغت 57.1 %، فيما كان هنالك تقارب كبير بين حصة قطاعي الزراعة والصناعة من تلك النفقات الاستثمارية فترا وحت ما بين 21.1 % و21.8 % . غير ان الملفت للانتباه بهذا الخصوص هو انه على الرغم من الطفرة الكبيرة في حجم الاتفاق الاستثماري كما اوضحنا ذلك آنفاً تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة بالمقارنة مع مرحلة مجلس الاعمار فبلغ (بالاسعار الثابتة لعام 1950) نحو 6.4 % مما يدل ذلك على التدني الكبير في انتاجية راس المال المستثمر وما ترتب عليه من كبح العجلات التنمية الاقتصادية للبلاد. وتتمثل الحقيقة الثانية، باستمرار ريادة دور قطاع الزراعة في مجال الاستخدام اذ ما زال يستأثر بتشغيل نصف العدد الكلي لقوة العمل المحلية. واما الحقيقة الثالثة ، فتتجلى بأنحسار الطابع الريعي الزراعي في الاقتصاد العراقي ليحل محله الطابع الريعي النفطي حتى صار قطاع النفط الخام يساهم في توليد اكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. تلاه قطاع الخدمات فبلغت حصته في تكوين الناتج نحو 24 % على حساب

تراجع حصة قطاع الزراعة فبلغت 11.8 % مما يعني ان الاقتصاد العراقي اضحى في هذه المرحلة اقتصاد استخراجي خدمي غير متكامل. وفي هذا الشأن ، يعلمنا التأريخ الاقتصادي لاوربا بان النمو المتسارع الذي حصل في قطاع الخدمات بالبلدان المتقدمة انما قد جاء في ركاب اكتمال قاعدة الانتاج المادي في الزراعة والصناعة ولم يكن سابقاً عليها (زكي، 1993 : 121).

(2-3) المرحلة الثالثة (1974-1980)

((مرحلة اقتصاد التنمية))

لا شك أن المرحلة الثالثة (1974 - 1980) قد ورثت من المرحلتين انفتي الذكر قسطاً هاماً من مقومات ودعائم التنمية الاقتصادية كمشروعات بنى الاقتصاد التحية الى جانب الاستقلال الاقتصادي الناجز فضلاً عن الوفرة المالية التي تهيأت للدولة بفعل قرارات التأميم للثروة النفطية. وقد تجسدت محصلة كل ذلك الارث بتحريك عجلات الاقتصاد العراقي قدماً نحو الامام وجعله على اعتاب مسار الانطلاق (Take-off) في معارج عملية التنمية الشاملة و على النحو المبين في الجدول رقم (3). فلو حاولنا إجراء مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول المذكور مع نظيراتها في الجدولين رقم (1) ورقم (2) فسوف نتلمس مجموعة من التغيرات الهيكلية في اعادة بنيان الاقتصاد العراقي: اولها، تغير سلم اولويات الانفاق الاستثماري باتجاه زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي حتى استأثر بنحو 23.7% من مجموع الاتفاق الاستثماري وذلك على حساب التراجع الملموس في حصة القطاع الزراعي حتى بلغت 12.6% بعد ان كان يستحوذ على ثلث تلك النفقات ابان المرحلة الاولى . وثانيها ، التراجع الكبير لدور القطاع الزراعي ايضاً في مجال الاستخدام فشكلت نسبة القوى العاملة فيه نحو 37 % بعد ان كان يشغل حوالي ثلثي سكان العراق. و ثالثها ، تزايد مساهمة قطاع النفط الخام في توليد الناتج المحلي الاجمالي من 36 % إلى 56% ونحو 52% خلال المراحل الثلاث آنفت الذكر على التوالي وذلك على حساب التراجع الكبير لمساهمة القطاع الزراعي في هذا المضمار مما يشير ذلك إلى تعميق صفة الاقتصاد الريعي للاقتصاد العراقي. وعلى العموم ، نلاحظ ان هذه التغيرات البنيوية التي حصلت في هيكل الاقتصاد العراقي تنسجم في منحاها مع الاتجاهات السائدة في البلاد المتقدمة . علاوة على ذلك : حقق الاقتصاد العراقي خلال الفترة قيد البحث معدل نمو اقتصادي منقطع النظير فقد ازدادت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة لعام 1975) بمعدل 13.2 % وهو ما يمثل اداءاً كبيراً بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى (البنك الدولي ، 1989 : 204) .

وعلى الرغم من ذلك ، يظهر لنا الجدول المذكور البون الشاسع بين نصيب القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة ونصيبها من الناتج المحلى الاجمالي ولصالح الاول والذي يترجم في نهاية المطاف باحتدام مشكلة البطالة المقنعة في عموم قطاعات الاقتصاد العراقي . ومكمن الخطورة هنا لا يكمن في تفاقم حدة هذا النوع من البطالة وما يمثله من اهدار في عنصر العمل البشري فحسب ، وانما يكمن ايضاً في التدني الكبير فى انتاجية العمل لقطاعات الاقتصاد الوطني وما ينجم عنه من ضياعات اقتصادية ملموسة في جانب الانتاج وتعطيل قوى النمو الاقتصادي عاجلاً أم آجلاً.

(2-4) المرحلة الرابعة (1980 - 1989)

((مرحلة اقتصاد الحرب))

منذ مطلع عقد الثمانينيات خاض العراق حرباً ضروس مع إيران والتي كان لها انعكاساتها الجلية على الاقتصاد الوطني حتى صار يغلب عليه طابع اقتصاد الحرب (War Economy) لاتخاذ الدولة لحزمة من اجراءات الطوارئ لتأمين اقصى الموارد لخدمة المجهود الحربي وتعزيز القدرة الدفاعية للبلد على حساب ديمومة زخم الفعل التنهوي الذي شهدته البلاد ابان المرحلة السابقة مع ما استتبع ذلك من نتائج ضارة على مسيرة التنمية الاقتصادية وعلى النحو المشار اليه في الجدول رقم (4) .

يكشف لنا الجدول المذكور عن جملة من التداعيات التي خلفتها الحرب على النشاط الاقتصادي في العراق لعل من ابرزها التراجع الكبير في معدل النمو الاقتصادي (بالاسعار الثابتة لعام 1980) والبالغ نحو 1.2% وهو اقل بكثير من معدل النمو السكاني للبلاد مما يدل على التدهور الملموس في المستوى المعاشي للسكان . كذلك يظهر من الجدول المذكور ان قطاع الخدمات استحوذ على نصف مجموع الاستثمارات بأعتباره من القطاعات الساندة للمجهود الحربى ، فضلاً عن استحواذ قطاع الصناعة على ثلث تلك الاستثمارات نتيجة لزيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية . بالاضافة الى ما تقدم ، يتضح من الجدول انخفاض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي فبلغت 9 .36% نظراً لتدمير بعض المنشاءات النفطية علاوة على انهيار اسعار النفط الخام في منتصف عقد الثمانينيات . ويجب ان لا تغيب عن الذهن هنا، استيعاب القوات المسلمة للشطر الاكبر من الايدي العاملة من ناحية والزيادة الكبيرة في حجم الاتفاق العسكري والبالغ حوالي 191.1 مليار دولار لتمويل الحرب على حساب تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية الحيوية من ناحية اخرى (الكناني 2013 : 41). ومن هذا المنظار ، يتضح جلياً ان مرحلة اقتصاد الحرب قيد البحث قد كان لها أثر بالغ في تصدع جدران نواة التنمية التي تشكلت في رحم الاقتصاد العراقي ابان عقد الخمسينات علاوة على تقويض ما تراكم من ثمار التنمية التي جناها العراق ابان عقد السبعينيات مما ترتب على ذلك ظهور فجوة واسعة النطاق وهو ما يمكن ان يطلق عليه بفجوة التنمية (Development Gap) بالنظر لعدم مواصلة الاستفادة من تراكم الجهود التنموية التي بذلت طيلة ثلاثة عقود باتجاه بناء الاقتصاد الوطني وتطوره.

(2-5) المرحلة الخامسة (1990-2003)

((مرحلة الاقتصاد المغلق))

لقد فرض على العراق في مطلع عقد التسعينيات حصاراً اقتصادياً شاملاً بموجب قرار مجلس الامن رقم (661) لسنة 1990 والذي شل بالكامل حركة الاقتصاد العراقي وصيره اقتصاداً مغلقاً (closed Economy) لتوقف عمليات التبادل الاقتصادي كافة ولا سيما توقف صادرات النفط الخام التي كانت تغذي شرايين الاقتصاد الوطني بالعملات الاجنبية وما تبعه من تدهور خطير وغير مسبوق في معدل النمو الاقتصادي فسجل معدلاً سالباً بلغ (بالاسعار الثابتة لعام 1988) نحو - 17.5% خلال المدة 1990 - 2003 وكما هو مبين في الجدول رقم

(5) . وما نود ان نلفت الانتباه اليه هنا ، ان هذا التراجع الكبير لمعدل النمو الاقتصادي حصل بالوقت الذي تضاعف فيه حجم الانفاق الاستثماري باكثر من ستة أضعاف بالمقارنة مع المرحلة السابقة مما يؤشر ذلك التدني الحاد في انتاجية راس المال المستثمر خلال المدة محل الدراسية . اضف الى ذلك ، يبين الجدول المذكور ايضاً ان قطاع الصناعة كان الاضعف في مجال مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من استحواذه على اكثر من 40 % من النفقات الاستثمارية الامر الذي يعكس التدهور الكبير في الكفاءة النسبية للاستثمار الصناعي ، و آثار الحصار الاقتصادي لما نجم عنه من توقف استيراد مستلزمات الانتاج المختلفة من الخامات والمكائن والآلات وقطع الغيار والتي تشكل نحو 66% من اجمالي المستلزمات الداخلة في عمليات الانتاج الصناعي مما تمخض عن ذلك من توقف العديد من المشروعات الصناعية عن الانتاج اضافة الى اضعاف القدرات الانتاجية للمشاريع الأخرى التي باتت تستغل اقل من ثلث طاقتها الانتاجية التصميمية (الفهداوي، 2019 : 602، 607) . وهنا يجب ان لا تغيب عن الذهن حقيقة اساسية مفادها : ان آثار الحصار الاقتصادي لم تنحصر في تراجع معدل النمو الاقتصادي على النحو الذي اوضحناه آنفاً فحسب انما امتدت لمتغيرات اقتصادية هامة اخرى حتى غدا الاقتصاد العراقي يصارع مشكلات اقتصادية بالغة الخطورة اخذت تطفوا على سطحه والتي عبرت عن نفسها في الوصول لاقتصاد التضخم الجامع (Hyper Inflation) حيث بلغ معدل التضخم نحو 135.5 % كمتوسط للمدة اعلاه وما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء كأعاده توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب الملكيات الخاصة على حساب ذوي الدخل المحدود وتقويض حوافز الادخار لدى افراد المجتمع ، واستفحال ظاهرة الدولرة (Dollarization) وفقدان الدينار العراقي لأغلب وظائف النقود (الفهداوي، 2016 : 237) . ولا يجوز ان ننسى ايضا العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ نحو 5.1 مليار دولار ابان تلك الفترة ، مما جعل العراق امام خيار وحيد لا مناص منه وهو استنزاف احتياطاته النقدية الدولية (الويس ، 1998 : الملحق الاحصائي)

(6-2) المرحلة السادسة (ما بعد عام 2003)

((مرحلة الاحتلال وتغيير منهج النظام الاقتصادي))

شهد الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي في 2003/4/9 حدثين بارزين : الاول : رفع الحصار عنه موجب قرار الامم المتحدة رقم (1483) لسنة 2003 . والثاني، التحول الجوهري في السياسات الاقتصادية وآليات عمل النظام الاقتصادي بأتجاه تبني فلسفة اقتصاد السوق والانتقال الى سياسات اقتصادية ليبرالية تحمل في ثناياها منطلقات اقتصادية جديدة في مقدمتها التخلي عن نمط التنمية الاشتراكي الذي ظل سائداً ردحاً طويلاً من الزمن طيلة النصف الثاني من القرن الماضي والقائم اساساً على التخطيط المركزي وادارة القطاع العام لدفة الاقتصاد الوطني. وعلى هذا النحو ، تم اقصاء الدولة عن مسرح النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص

ناهيك عن اللجوء لسياسة الخصخصة (privatization) ببيع اصول القطاع العام ، والغاء الدعم الحكومي للاسعار وللمشروعات الاقتصادية . فضلاً عن فتح الابواب على مصاريعها بوجه الاستيرادات ورفع القيود على التمويل الخارجي كمحاولة لدمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي تحت مسميات مختلفة كالانفتاح الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي وغيرها (الكناني، 111:2013) .

وعلى اية حال ، فأن المنطق الاقتصادي الكامن وراء رفع الحصار الاقتصادي وتغيير منهج النظام الاقتصادي يقر بضرورة تعافي الاقتصاد العراقي وعودته لمستوى التنمية السائد ابان عقد السبعينيات على اقل تقدير، هذا فيما لو تجاهلنا الطفرات الكبيرة التي حصلت في اسعار النفط الخام في الوقت الحاضر . غير ان التأمل البسيط في مؤشرات الجدول رقم (6) تثبت لنا العكس تماماً .

اذ يكشف الجدول المذكور النقاب عن ثغرات وعيوب عديدة انتابت جهود التنمية بعد عام 2003 : اول هذه الثغرات، ان الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة لعام 2007) نما بمعدلاً وئيداً مقداره 3.1% وهو اقل حتى من معدل نمو سكان العراق على الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الاتفاق الاستثماري الامر الذي يعكس حالة الركود التي اضحت تخيم على الاقتصاد العراقي خلال المدة قيد الدراسة من ناحية ، وتدني انتاجية عوامل الانتاج من ناحية اخرى . وثاني هذه الثغرات ، تشير إلى استمرار قطاع النفط الخام في توليد اكبر نسبة من الناتج المحلي الاجمالي و البالغة 57.8 % ، تلاه قطاع الخدمات فبلغت حصته 34.8 % ما يعني ان الاقتصاد العراقي حافظ على سمته كأقتصاد استخراجي خدمي غير متكامل كما كان عليه الحال في المرحلة الثانية. ويتحلى جوهر الحقيقة الثالثة ، بالبون الشاسع بين حصة القطاع الصناعي من الاستثمار وحصته من الناتج المحلي الاجمالي عاكساً الاستغلال غير الكفوء للطاقات الانتاجية والهدر والتبذير في عنصر راس المال . واخر هذه الثغرات ، هو التوسيع الهائل في حجم الاستخدام في قطاع الخدمات حيث يستأثر بنحو 80.2% من قوة العمل وهي ما تعادل اكثر من ضعف حصته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . وهذا كله يعكس لنا التوسع الكبير للتوظيف في القطاع الحكومي والذي صار هو المستوعب الرئيسي للأيدي العاملة من زاوية ، وتفشى البطالة المقنعة وما تمثله من اهدار في عنصر العمل البشري من زاوية اخرى . وما نور الإشارة اليه في هذا السياق ، ان تعثر جهود التنمية ابان الفترة المدروسة لم يقتصر على الثغرات المارة الذكر فحسب ، انما اقترنت ايضاً ببروز وتجذر العديد من المشكلات بالغة الخطورة ويأتي في مقدمتها بروز مشكلة البطالة المكشوفة او السافرة والتي تقدر بنحو 30% من جمالي القوى العاملة (العلواني، 2009 : 37). كذلك تعرض السوق المحلية لموجات عن الغلاء الفاحش فبلغ معدل التضخم نحو 37% كتوسط للمدة (2003 – 2020) (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، سنوات متفرقة).

ولا شك ، ان بروز مشكلة البطالة ومرافقها الكئيب (التضخم) اوقع الاقتصاد العراقي في مصيدة التضخم الركودي (Stagflation). ولا يجوز ان ننسى ايضا، استفحال تفشي الفساد الاداري والمالي الذي ضرب اطنابه في اغلب المؤسسات الحكومية حتى تجاوز حجمه 10% من اجمالي الدخل القومي (الدليمي، 2011: 141) . علاوة على كل ما تقدم ، بلغ اجمالي الديونيه الخارجية المترتبة على العراق حوالي 142 مليار دولار (الكناني، 2013: 301).

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن لنا القول ان لجوء الاحتلال الامريكي لتغيير آليات عمل النظام الاقتصادي في العراق اعتماداً على وصفات جاهزة قد جاء في سياق التدمير الخلاق (Destruction Creatrice) لكل مفاصل الحياة الاقتصادية والفشل ليس فقط في حل المشاكل القائمة وانما زادتها تعقيداً لتضيف لتراكمات الماضي تعقيدات جسيمة ستلقي بضلالها على الحياة الاقتصادية للبلاد في الاجل القريب. ومن هنا يتضح لنا جلياً ، فشل نمط التنمية الراسمالية في صيغته الليبرالية التي طبقت ابان فترة الاحتلال الامريكي للعراق وذلك لان شروط تطبيقه غير قائمة اصلاً في الاقتصاد العراقي. اذ ان تراجع دور الدولة في مجال الاستثمار والانتاج لم يفسح المجال امام القطاع الخاص لاطلاق طاقاته بل تراجع هو الاخر وما تبعه من تدهور في مستوى الاداء الاقتصادي. كذلك ، ان تحرير التجارة وفتح الابواب بوجه الاستيرادات واغراق السوق قد عرض الانتاج المحلي لمنافسة غير متكافئة وهو ما ادى الى تدهوره على نحو ملموس . اضف الى ذلك ، ان تراجع مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي واطلاق العنان اماما قوى السوق جعل المجال متسعاً أمام فوضى السوق وتقويض فرص التنمية الهامة.

3- نحو نمط تنموي بديل:

تبين لنا فيما تقدم ، ان عملية التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة 1950 – 2020 مرت بست مراحل مختلفة فرضتها عوامل داخلية تتصل بفلسفة المنهج الاقتصادي احياناً وبمتغيرات خارجية ناجمة عن ويلات الحروب والحصار والاحتلال في احيان اخرى . فبينما تشكلت نواة بذور التنمية في المرحلة الاولى والمتمثلة بمشروعات البنية التحتية لمجلس الاعمار ، تم ارساء دعائم الاستقلال الاقتصادي في المرحلة الثانية عن طريق القضاء المبرم لنفوذ الاقطاع ولشركات النفط الاجنبية على حد سواء . وقد ساعد ذلك على توفير القاعدة الملائمة لانطلاق الاقتصاد الوطني في معارج التنمية ابان المرحلة الثالثة محققاً معدل نمو قل نظيره على صعيد الاقتصاديات الأخرى . بيد ان الحال اختلف كثيراً منذ مطلع عقد الثمانينيات وحتى الوقت الراهن نتيجة الحروب والحصار والاحتلال والتي جميعها اجهضت الفعل التنموي السابق برمته حتى صار الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل خانقة لم يألفها سابقاً كالتضخم والبطالة والركود . و مهما يكن الامر، وعلى الرغم من الاختلاف الشاسع في طبيعة توجهات الجهود التنموية والنتائج التي ترتيب عليها ابان المراحل آنفت الذكر الا ان ثمة سمات مشتركة تجمعها : واولى هذه السمات، ظل قطاع النفط الخام يولد الحصة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت ما بين 36.4 % و 57.8 %. خلال المدة محل الدراسة مما يعكس ذلك فشل جهود التنمية في تنويع الاقتصاد الوطني والذي بدء الاهتمام فيه منذ اتفاقية مناصفة الارباح وتأسيس مجلس الاعمار ولوقتنا الحالي. وثاني هذه السمات ، هي التوسع الكبير لقطاع الخدمات حيث تراوحت نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي ما بين 22.6% و 46% . وثالث هذه السمات ، تشير إلى الانخفاض الحاد لحصة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي من 29.3 % خلال الفترة الاولى لتصل الى 5.8% خلال الفترة الاخيرة وما نجم عن ذلك من عجز كبير وواضح في قدرة هذا القطاع على سد حاجة الطلب المحلي من المنتجات الزراعية . ناهيك عن تراجع دور هذا القطاع في مضمار توفير فرص العمل من 64 % إلى 4.5%

في غضون الفترتين آنفتي الذكر . ورابع هذه السمات ، ان قطاع الصناعة كان الاضعف في مجال تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى اذ لم تتعد عن 9.5% في احسن الاحوال . ويتجلى جوهر السمة الخامسة ، بالانخفاض الحاد في الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج كما اتضح لنا ذلك جلياً عند المقارنة بين حصص القطاعات الاقتصادية من الانفاق الاستثماري واليد العاملة مع حصصها من الناتج المحلي الاجمالي . وفي هذا الشأن ، يعلمنا التأريخ الاقتصادي لاوربا ان معضلة التنمية تكمن اساساً في التحكم بتغيير الانتاجية الكلية . اما كمية راس المال المخصصة للانفاق فتبقى اهميتها ثانوية في هذا المجال وذلك لان الصلة ما بين معدل الاستثمار وزيادة الانتاج لا تصبح ذا مغزى الا في مرحلة النضوج الصناعي (قرم ، 1981 : 11) . واخر هذه السمات ، تتمثل بالافراط في اعتماد العراق على استيراد ما تيسر له من التكنولوجيا المتاحة في الاسواق الدولية دون محاولات جادة لتطويعها وتوطينها محلياً مما يعنى ذلك ان طريق التنمية في العراق كان يسير باتجاه الاعتماد المتزايد على الغير لا على الذات وما يخفيه من تبعية اقتصادية خانقة للخارج. وما نود الإشارة اليه في هذا السياق ، بأن المحصلة النهائية للسمات آنفت الذكر قد اضرت كثيراً بحركة عجلات التنمية الاقتصادية في العراق وكبحها حتى تشكل منها جوهر ما يمكن ان نسميه بـ (التنمية المفقودة) التي تجسدت بالافراط في الاعتماد على قطاع النفط الخام كمصدر للتمويل والتشغيل والانتاج على حساب التراجع الخطير لدور قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) في النشاط الاقتصادي. وتجسدت ايضاً ، بغياب القاعدة التكنولوجية المحلية وزيادة الاتكال على استيرادها من الخارج ، وفي الادارة غير الرشيدة للفوائض المالية وتبديدها في مشاريع خدمية هامشية غير فاعلة في مجال بلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة ، هذا بالاضافة الى استفحال مشكلات ارتفاع الاسعار ، وافتراس البطالة لشريحة واسعة من السكان، واستشراء الفساد المالي على نحو صارخ .

والمنطق الكامن وراء كل ذلك يضم في طياته ثلاث حقائق : الحقيقة الاولى ، تشير الى فشل خطط التنمية المتلاحقة ومشاريعها المختلفة في اضفاء صفة الاستمرارية لنواة التنمية التي تشكلت في رحم الاقتصاد العراقي ابان عقد الخمسينيات. فيما توضح الحقيقة الثانية ، تبديد ثمار الاستقلال الاقتصادي الذي تحقق بفعل قوانين الاصلاح الزراعي وقرارات التأميم مارة الذكر . وتوضح الحقيقة الثالثة ، عدم فاعلية ارتشاح جهود التنمية في الاقتصاد العراقي وجاء حصادها هزيلاً وشاحباً وليلقى بضلاله من خيبة الأمل على النتائج التي تمخضت عنها تلك الجهود فى الفترة قيد الدراسة . وفي ضوءهذا كله ، يمكن لنا ان نلمس بوضوح عدم تحقيق الجدوى المرجوة لجهود التنمية التي بذلت طيلة العقود السبعة المنصرمة لاسيما في نطاق تحقيق تغيير في البناء الداخلى للاقتصاد الوطني ، بل ان كل ما تحقق هو ما يمكن ان نطلق عليه بـ(التنمية الفوقية) التي كرست جل اهتماماتها لفرض المظاهر الخارجية للحداثة دون المساس بالاسباب الجوهرية للتخلف الاقتصادي (المصدر السابق : 137) . و على هذا النحو، يمكن القول ان التنمية الفوقية هي في حقيقتها الوجه الآخر للتنمية المفقودة. وتأسيساً على ما تقدم ، نتوصل الى حقيقة هامة مفادها : ان جهود التنمية في العراق خلال الفترة محل الدراسة تجلت بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية بوجهين لعملة واحدة وهما: التنمية المفقودة والتنمية الفوقية وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة . وبناءاً على التحليل السابق ، يصبح لا مناص امام الاقتصاد

العراقي سوى السعي الجاد للخروج من مازق التنمية المفقودة والفوقية وذلك بالسير في طريق تنموي بديل قوامه ثلاث ركائز اساسية : اولهما: الاعتماد على الذات ، وثانيهما، محاكاة مضامين نمط التنمية لاقتصاديات شرق آسيا مارة الذكر ، وثالثهما ، مراعاة خصوصيات الاقتصاد الوطني بموارده وميراثه التنموي الماضي.

وضمن هذا السياق ، نرى في هذا الخصوص ضرورة التفرقة بين اجراءات الاجل القصير والتي يكون الهدف منها تضييق الخناق على الآثار السلبية التي نجمت عن السياسة الاقتصادية بعد عام 2003 وما يتمخض عنها من تهيئة الارضية المناسبة للمشروع بنمط التنمية البديل من ناحية ، وتمهيد السبيل لاجراءات الاجل الطويل الرامية لاقتلاع الجذور التي تشكلت منها سمات التنمية المفقودة والفوقية على النحو المذكور آنفاً . ولكن يحسن بنا قبل بيان اجراءات الأجلين القصير والبعيد ان نتوقف عند قضتين اساسيتين في بناء نمط التنمية البديل وهما: قضية استقلالية التنمية، وقضية الادارة الاقتصادية . فقدر تعلق الامر بالقضية الاولى ، فأن استقلالية التنمية انما تعنى اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الاول وتأمين مستوى معقول للسيطرة الاجتماعية او الرقابة الشعبية على مفاصل النشاط الاقتصادي لخدمة مصالح الشريحة الواسعة من المجتمع لا لخدمة مصالح فئوية ضيقة وعليه ، فجوهر الاستقلال هو الاعتماد على الذات بصفة اساسية في حراك عملية التنمية فلا تنمية فى ظل غياب السيادة الوطنية (العيسوى، 2020: 689). وبهذا المعنى ، يمكن القول أن التنمية فى حقيقتها حرب على التخلف والتبعية معاً. واما فيما يخص القضية الثانية ، فأصبح لا مناص امام الحكومة سوى احداث تغيير في طبيعة الادارة الاقتصادية التي تأخذ على عاتقها رسم السياسة الاقتصادية للبلاد ومتابعة آليات تنفيذها لتضم نخبة متخصصة (تكنوقراط) في شتى التخصصات ولتعبر في مجمل طروحاتها وسياساتها عن مصالح المجتمع بعيداً عن المصالح الفئوية الضيقة لتشكل بذلك نواة ما أطلقنا عليه سابقاً بـ (دولة التنمية).

(3-1) الاجراءات المطروحة في الاجل القصير

(3-1-1) عودة الدولة الى مسرح النشاط الاقتصادي لقيادة دفة الاقتصاد الوطني في اطار خطط اقتصادية شاملة دون اغفال دور واهمية القطاع الخاص والنظر اليه كقطاع ساند للقطاع العام في احراز التنمية المنشودة.

(3-1-2) شروع الادارة الاقتصادية بتوفير البيئة الاقتصادية المؤازرة للتنمية والمناسبة للأعمال لاجتذاب رؤوس الاموال المحلية والمهاجرة والاجنبية وتدويرها في شرايين الاقتصاد العراقي. ولا شك ان هذا كله مرهون بالتحرك الحكومي الجاد والعاجل وعلى ثلاثة اصعدة: الاول : تثبيت الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي، والثاني، التصدي الحاسم للفساد المالي والاداري ، والثالث، فك الاختناقات في مشروعات البنية التحتية عامة وقطاع الكهرباء خاصة لكونه القيد الاشد على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد بالوقت الحالي .

(3-1-3) علاج مشكلة الطاقات الانتاجية العاطلة من ناحية ، و الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية القائمة من ناحية ثانية ، ورفع مستوى انتاجية عناصر الانتاج المختلفة ولاسيما عنصري العمل وراس المال من ناحية ثالثة. ومما لا شك فيه ، ان كل ذلك سوف يساعد على تحفيز معدل النمو الاقتصادي دون الحاجة الى انفاق

استثماري جديد وبالتالي انحسار الخسائر الاقتصادية المترتبة على ضياع تلك الطاقات وترشيد الدعم المالي للمشاريع الحكومية.

(3-1-4) ترشيق الجهاز الحكومي الاداري والخدمي والقضاء المبرم على البطالة المقنعة بين صفوف العاملين فيه وذلك بتأمين فرص عمل مناسبة للفائضين عن حاجته ، والتحول لفنون انتاجية كثيفة العمل ، وتطويع مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل ، وتوسيع برامج التدريب المهني والمهاري لهم .

(3-1-5) تجنب وصفات الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين نظراً لاختلاف ظروف التنمية السائدة في العراق عن تلك التي واجهتها الدول الصناعية ابان مراحل تطورها . كذلك ، تجنب تداعيات الانسياق وراء التنظير الاقتصادي اللاهث صوب الاستثمار الأجنبي ودوره المزعوم في النهوض بأعباء التنمية خاصة وان العراق لا يقاسى من معضلة نقص راس المال بقدر ما يقاسي من الهدر والتبديد للمال العام. بيد انه يمكن ان ينحصر التعامل مع هذا الاستثمار على انه وسيلة لردم الفجوة القائمة في القدرات التكنولوجيه وتوليدها وتوطينها محلياً.

(3-1- 6) التوقف عن ببيع اصول القطاع العام بصورة عامة والشركات الصناعية بصورة خاصة للقطاع الخاص لان ذلك يخفي في طياته تحديين في غاية الصعوبة اولها ، عدم امتلاك القطاع المحلي الخاص لرؤيا استراتيجية لتطوير مشاريعه على نحو يتناغم ومقتضيات التنمية المنشودة. وثانيهما ، انحسار مآرب القطاع المذكور بجني الارباح السريعة والفاحشة عن طريق رفع اسعار منتجاته على حساب الجودة والميزة التنافسية خاصة في ظل الزيادات المستمرة والمتزايدة لعناصر تكاليف الانتاج المختلفة.

(3-1-7) اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الانتاج المحلي الزراعي والصناعي من زحف المنافسة الاجنبية التي جاءت في ركاب فتح الابواب على مصاريعها بوجه الاستيرادات واغراق السوق المحلية بسلع رديئة وكمالية.

(3-2) الإجراءات المطروحة في الاجل الطويل

(3-2-1) ان الحل الجذري للمشكلة الاقتصادية في العراق في الاجل الطويل يحتم على الادارة الاقتصادية ان تبدأ من البنية الانتاجية للاقتصاد الوطني وتغييرها في سياق عملية التنمية للافلات من مأزق الاقتصاد الريعي بما يؤمن ارساء ركائز متينة للتنمية المستقلة المعتمدة على الذات . وفي هذا المجال، نؤكد ان الحل الناجح للمشكلة المذكورة يتم بتوسيع وتنويع قاعدة الانتاج المحلي من خلال السير في طريقين متوازيين : الطريق الأول ، هو ايلاء القطاع الزراعي اهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية المرتقبة واستغلال المزايا النسبية التي يحظى بها البلد من القاعدة الواسعة للموارد الزراعية وتوسيع المساحات المزروعة ورفع معدلات الانتاجية اضافة الى تحسين البنية التحتية الزراعية من شبكات الري والبزل فضلاً عن تقديم المعونات الفنية للمزارعين بتجهيزهم بمستلزمات الانتاج الزراعي من مكائن والآت وبذور واسمدة ومبيدات. والطريق الثاني ، هو توجيه دفعة قوية من

التخصيصات الاستثمارية صوب القطاع الصناعي لبناء طاقات انتاجية جديدة تكون مدخلاتها الموارد الطبيعية المحلية ولاسيما النفط الخام كصناعات البتروكيماويات والآلات والمعدات والحديد والصلب والمطاط.

(3-2-2) دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي على ولوجه الانشطة الانتاجية الزراعية والصناعية وسد الطريق امام انخراطه في الانشطة الهامشية ذات الطبيعة الطفيلية وذلك عن طريق اعادة النظر في التشريعات والسياسات والمؤسسات الاقتصادية ذات الصلة بهذا القطاع . الى جانب توفير الاراضي المناسبة لمشاريعه وتزويدها بالخدمات المطلوبة من ماء وكهرباء ووقود وبأسعار مدعومة. وعلى هذا النحو، يمكن الوصول الى صيغة الاقتصاد المختلط المدار وفقاً لاسس اقتصادية سليمة تتناغم فيه كل القطاعات(القطاع العام ، القطاع الخاص : القطاع التعاوني، قطاع الحرف الصغيرة) ضمن بودقة واحدة لضمان حراك اقتصادي تنموي متناسق صوب النمو المستدام.

(3-2-3) انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج من خلال ركيزتين اساسين: الركيزة الاولى، هي اعادة العمل بنظام فرض الضرائب والرسوم الكمركية اللازمة لمكافحة سياسة الاغراق . والركيزة الثانية ، ان يكون انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً في ضوء الشوط الذي قطعة في مضمار التنمية من زاوية ، والتقدم الذي احرزه في بناء الطاقات الانتاجية للدولة من زاوية ثانية ، وتكوين مزايا تنافسية يعتد بها من زاوية ثالثة.

المصادر

أولا: المطبوعات والأبحاث الصادرة عن الجهات الرسمية

1. البنك الدولي ، التقرير السنوي 1989 .
2. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021
3. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية
4. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، اسلوب توزيع التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية القومية في العراق ، 1984
5. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي، نتائج متابعة تحقق اهداف الخطط التنموية 1968- 1985 ، بغداد ، 1986
6. وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، الاقتصاد العراقي : السمات والتطور ، بغداد ، 1984

ثانيا: الكتب

7. باران ، بول (1971). **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، ، دار الحقيقة ، بيروت.
8. البستاني ، باسل (1985). **الفكر الإقتصادي من التناقض الى النضوج** ، دار الطليعة ، بيروت.
9. حواس، أمين (2021). **نظريات التنمية** ، جامعة ابن خلدون (تيارات) ، الجزائر
10. قرم، جورج (1985).**التنمية المفقودة : دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية**، ، دار الطليعة ، بيروت.
11. الكناني ، كامل كاظم بشير(2013). **إرجوحة التنمية في العراق** ، جامعة بغداد .
12. كوزنتس ، سيمون . **النمو الاقتصادي الحديث** ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، دار الافاق الجديدة ، بيروت.
13. زكي، رمزي(1993). **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** ، دار المستقبل، القاهرة .
14. العيسوي ابراهيم(2020). **الإقتصاد المصري في ثلاثين عاماً**، المكتبة الاكاديمية، مصر .
15. ماركس ، كارل . **راس المال**، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت.
16. مارشال ،الفرد(1952). **اصول الاقتصاد** ، ترجمة وهيب مسيحه، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
17. هاشم، جواد(1970). **تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970** ، بغداد.

ثالثا: البحوث العلمي

18. حواس ، أمين(2013). ***المعجزات الآسيوية بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى*** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد الرابع .
19. شوكت ، عفيفة بجاي(2022). ***أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج اللا نفطي في العراق***، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية.
20. الفهداوي، خميس خلف موسى (2019). ***الصناعة التحويلية في العراق المشكلات وتحديات المستقبل*** ، مجلة كلية المعارف الجامعة، العدد 29 .

21. الفهداوي، خميس خلف موسى (2021). ***تحليل مصادر اختلال التوازن في الاقتصاد العراقي للفترة 1970 – 2019*** ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد1.

22. العنكي ، عبد الحسين محمد (2018). **الاصلاح الاقتصادي في العراق : تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد سوق** ، مركز العراق للدراسات، بغداد).

23. مرزا، علي (2022). **ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلسي الاعمار والتخطيط في العراق**، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

رابعا: الرسائل العلمية

24. الدليمي ، سعد عبد الكريم حمادة(2011). **ميزان المدفوعات العراقي 1990–2009 دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة** ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

25. الدعمي ، زينب جبار عبد الحسين (2018). **إنتاجية الاتفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية** ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .

26. الخالدي ، خلود عبد الله (1975). **دور عرض اليد العاملة والطلب عليها في التنمية الاقتصادية في العراق 1957–1988** ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .

27. شاني ، سلام كاظم (2011). **تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988 – 2009** ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .

28. العلواني، مؤيد زيدان خلف (2009). **ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1980–2006**، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .

29. الورد، ابراهيم موسى (1987). **تحليل التغيرات البنيوية والنمو الاقتصادي في العراق للفترة 1950 – 1980** ،رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

30. الويس ، خوله سلمان (1988). **الآثار الاقتصادية الرئيسية للمصادر في التمويل والتضخم والاستخدام** ، رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية (الملحق الاحصائي) .

References

31. chenery, H.B.(1979). **Structural change and Development olicy,** washinten.

32. clark, colen(1957). **The conditions of Economic Progress**, London.

33. Herschman, Albert(1958). **The Strategy of Economic Develofment**, New Haven.

34. Ricardo, David(1953). **On The Principles of Political Economy and Taxation**, London.

35. Rostow, W.W(1971). **The Stages of Economic Growth**, cambridge university.

36. Smith, Adam(1973). **An Inquiry into The Nature and causes of The wealth of Nations**, New York.

37. **Nurkse, Problemes of capital Formation in under development countries**, coxford university, 1955).

جداول الملحق الاحصائي

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

للفترة 1950-1958

القطاعات الاقتصادية / المؤشرات الاقتصادية	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات
التوزيع النسبي للأنفاق الاستثماري	31	-	10.7	58.3
التوزيع النسبي للأيدي العاملة	64	-	12	24
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي	29.3	36.4	6.9	27.4
الانفاق الاستثماري (مليون دينار)	236			
(*) معدل النمو الاقتصادي	% 10.1			

المصدر :

- جواد هاشم و آخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950 - 1970 ، الجزء الأول ، (بغداد ،1970) ، ص 175
- كامل كاظم بشير الكناني ، ارجوحة التنمية في العراق ، جامعة بغداد،2013 ، ص 20
- علي مرزا ، ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلسي الإعمار والتخطيط في العراق 1951 - 1980 ، شبكة الاقتصاديين العراقيين،2022 ، ص 15.

✸ احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة الرياضية الآتية:

حيث ان : $Y=Ae^{rt}$

Y: المتغير التابع (الناتج) ، A : الحد الثابت ، e : الاساس الطبيعي، Y : معدل النمو ، t : الزمن

وتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (oLs) في تقدير هذه الصيغة بعد تحويلها إلى الصيغة الخطية . وحيثما ورد معدل النمو في هذه الدراسة فأنه محتسب وفقاً للصيغة اعلاه.

جدول رقم (2)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

للفترة 1958 – 1973

القطاعات الاقتصادية / المؤشرات الاقتصادية	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات
التوزيع النسبي للأنفاق الاستثماري	21.8	–	21.1	57.1
التوزيع النسبي للأيدي العاملة	50.6	–	12.6	36.8
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي	11.8	56.8	7.4	24
الانفاق الاستثماري (مليار دينار)	2.7			
معدل النمو الاقتصادي	% 6.4			

المصدر :

- خلود عبد الله الخالدي ، دور عرض اليد العاملة والطلب عليها في التنمية الاقتصادية في العراق 1957 – 1980 ، رسالة ماجستير 6 كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1975 ، ص 129
- ابراهيم موسى الورد ، تحليل التغيرات البنيوية والنمو الاقتصادي في العراق للفترة 1950 – 1980 ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1987 ، ص 85
- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، اسلوب توزيع التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية القومية في العراق ، بغداد ، 1984 ، ص 45.

جدول رقم (3)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

للفترة 1974-1980

القطاعات الاقتصادية / المؤشرات الاقتصادية	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات
التوزيع النسبي للأنفاق الاستثماري	12.6	-	23.7	63.7
التوزيع النسبي للأيدي العاملة	37	-	26	37
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي	6.8	52.2	7.3	33.7
الانفاق الاستثماري (مليار دينار)	11.4			
معدل النمو الاقتصادي	%13.2			

المصدر:

- وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، الاقتصاد العراقي: السمات والتطور، (بغداد ، 1984) ص 57
- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي، نتائج متابعة تحقق اهداف الخطط التنموية 1968 - 1985 ، (بغداد 1986) ، ص 15-22 .
- علي مرزا، ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلسي الاعمار والتخطيط في العراق 1951 - 1980 ، 2022 ، ص 15 .

جدول رقم (4)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

للفترة 1980-1989

القطاعات الاقتصادية / المؤشرات الاقتصادية	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات
التوزيع النسبي للأنفاق الاستثماري	17.5	-	32.7	49.8
التوزيع النسبي للأيدي العاملة	37.4	-	8.5	54.1
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي	7.6	36.9	9.5	46
الانفاق الاستثماري (مليار دينار)	18.1			
معدل النمو الاقتصادي	% 1.2			

المصدر :

- **وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي، نتائج متابعة تحقق اهداف الخطط التنموية 1968 - 1985 ، (بغداد ، 1986) ، ص 15 -22 .**
- **كامل كاظم بشير الكناني ، ارجوحة التنمية في العراق، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 57-61**

جدول رقم (5)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

للفترة 1990-2003

القطاعات الاقتصادية / المؤشرات الاقتصادية	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات
التوزيع النسبي للأنفاق الاستثماري	15.8	-	40.4	43.8
التوزيع النسبي للأيدي العاملة	27.4	-	6	66.6
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي	12.2	63.6	1.6	22.6
الانفاق الاستثماري (مليار دينار)	120.6			
معدل النمو الاقتصادي	%17.3-			

المصدر :

- سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988 – 2009 ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2011، ص 83
- كامل كاظم بشير الكناني ، ارجوحة التنمية في العراق ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 105 و ص 538

جدول رقم (6)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

للفترة 2003 – 2020

القطاعات الاقتصادية / المؤشرات الاقتصادية	الزراعة	النفط الخام	الصناعة	الخدمات
التوزيع النسبي للأنفاق الاستثماري	5.0	–	50.1	44.6
التوزيع النسبي للأيدي العاملة	4.5	–	15.7	80.2
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي	5.8	57.8	1.6	34.8
الانفاق الاستثماري (تريليون دينار)	409.2			
معدل النمو الاقتصادي	% 3.1			

المصدر :

- سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988 – 2009 ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2011، ص 83
- زينب جبار عبد الحسين الدعمي ، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمنى خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012، ص 56
- عفيفة بجاي شوكت اثر الاتفاق الاستثماري الحكومي على الناتج اللانفطي في العراق، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، 2022 ، ص 17.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العزبي الموحد 2021 ، ابوظبي ، ص 314 .